الأمم المتحدة
S/2010/124
مجلس الأمن
Distr.: General
9 March 2010
Arabic
Original: English

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٥ آذار/مارس ٢٠١٠ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أحيل طيا رسالة تمثل موقف الجمهورية العربية السورية من التقرير الثاني عشر للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار **الجعفري**
السفير
الممثل الدائم

100310 100310 10-26472 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٥ آذار/مارس ٢٠١٠، الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالعربية]

١ - قامت سورية على الدوام بتقديم كافة أنواع الدعم والمساعدة إلى الحكومة اللبنانية لتثبيت سلطتها وسيادتها على كافة أنحاء الأراضي اللبنانية، كما قدمت سورية الدعم الكبير لتعزيز قدرات الجيش اللبناني حتى يتمكن من القيام بدوره الوطني في الدفاع عن الأراضي اللبنانية وذلك ضد الاعتداءات الإسرائيلية، إيمانا منها بأهمية أمن لبنان واستقراره والانعكاس الإيجابي لأمن واستقرار لبنان على سورية وعلى المنطقة ككل، وقد شهدت العلاقات السورية اللبنانية نقلة تاريخية في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي وذلك عندما قام السيد سعد الحريري رئيس الوزراء اللبناني بزيارة هامة إلى سورية استقبله خلالها الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية، وقد جرت مباحثات تناولت كافة جوانب العلاقات بين البلدين الشقيقين وسبل تطويرها في مختلف المجالات، وستشهد الأسابيع والأشهر القادمة عملا متواصلا ولا سيما بين حكومتي البلدين.

٢ - أصبح من غير المقبول الاستمرار في زج اسم سورية في تقرير الأمين العام ومبعوثه الخاص في التقرير حول تطبيق القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، هذا القرار الذي صدر لوقف الهجمات الوحشية الإسرائيلية على لبنان خلال حرب تموز/يوليه ٢٠٠٦ التي هدفت لضرب استقرار وأمن لبنان وتدمير البنية التحتية، ولوقف عمليات الاغتيال الجماعي للمدنيين.

٣ - إن ما أثاره التقرير في موضوع ترسيم الحدود بين سورية ولبنان هو أمر ثنائي لا يحق لأي أحد التدخل به، وفي هذا الإطار، تؤكد الجمهورية العربية السورية بأن العقدة الحقيقية في مسألة ترسيم الحدود هو استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتل ولمزارع شبعا، هذا الاحتلال الذي يشكل في حد ذاته تحديا وانتهاكا سافرا ليس فقط للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بل لكل القرارات الدولية ذات الصلة وتحديا للمجتمع الدولي ككل، وإذا كانت الأمم المتحدة حريصة على تطبيق القرارات الدولية فعليها الضغط والقيام بالإجراءات اللازمة ضد إسرائيل لإنهاء احتلالها، ومع ذلك، فإن هذا الموضوع سيناقش خلال الفترة القادمة ضمن سلة القضايا التي سيتم التعامل معها من قبل حكومتي البلدين.

٤ - إن الإشارة لاستمرار الانتهاكات الإسرائيلية للسيادة اللبنانية ومجرد المطالبة بوقف هذه الانتهاكات دون القيام بإجراءات فعالة على الأرض يعتبر إجراء ليس فقط غير فعَّال،

بل شكلي، وعلى مجلس الأمن اتخاذ خطوات وإجراءات تمنع وتوقف هذه الانتهاكات وذلك انسجاما مع القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وتطبيقا له.

٥ - إن الجمهورية العربية السورية تستغرب الإصرار على الاستمرار في الإشارة للمزاعم الإسرائيلية التي وردت في التقرير حول عملية تهريب الأسلحة عبر الحدود السورية اللبنانية، وقد ثبت أن هذه المزاعم الإسرائيلية هي أكاذيب بدليل تصريحات كبار المسؤولين اللبنانيين وتقرير لجنة تقييم الحدود السورية اللبنانية، وإن إسرائيل تهدف من خلال هذه الأكاذيب تغطية قيامها بخرقها اليومي للسيادة اللبنانية، وإن استمرار الإشارة إلى هذه المزاعم في تقرير الأمين العام يساعد إسرائيل على تحقيق هدفها، لذلك نعتبر أنه كان من الأجدى أن يدين التقرير بشكل واضح وصريح الانتهاكات الإسرائيلية للسيادة اللبنانية، بما في ذلك تسخيرها لعدد كبير من الجواسيس للنيل من أمن لبنان. وقد حرصت تقارير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) على أخذ المزاعم الإسرائيلية بعين الاعتبار، إلا أنها لم تأخذ بوجهة نظر المسؤولين السوريين الذين التقى بهم ممثل الأمين العام والتي نفت هذه المزاعم.

٦ - إن التواجد الفلسطيني في لبنان هو أمر تنظمه اتفاقية القاهرة لعام ١٩٦٩ الموقعة بين الجمهورية اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية، أما بالنسبة لذكر التقرير لمواقع فلسطينية موجودة على الحدود السورية اللبنانية، فإننا نجدد التأكيد أن هذه المواقع تقع بالكامل ضمن الأراضي اللبنانية، كما نعيد التأكيد على أن السبب الرئيسي للتواجد الفلسطيني في لبنان وغيره من دول الجوار ومنها سورية هو الغطرسة الإسرائيلية واستمرار احتلالها للأراضي الفلسطينية، ورفضها تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ومنها قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) الذي يكفل حق العودة للاجئين إلى أراضيهم التي طردوا منها.

٧ - تعبر الجمهورية العربية السورية عن تضامنها مع حكومة لبنان وشعبه في مواجهة التهديدات الإسرائيلية المستمرة والتي تشكل خطرا على أمن واستقرار لبنان والمنطقة، وتطالب الأمانة العامة للأمم المتحدة باتخاذ مواقف واضحة لدعم لبنان وعدم الاكتفاء بإصدار تعليقات خجولة إزاء ما يتعرض له لبنان من تهديدات وانتهاكات إسرائيلية لاستقلاله وسيادته لم تتوقف منذ اعتماد القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) حتى الآن.

(توقيع) المندوب الدائم
السفير
بشار **الجعفري**